

**الحدث** فشل للتهديت في حلب، وتلويح للمجموعات المسلحة بـ«ملحمة فك الحصار». تمذد للغزو التركي في الشمال وسعي إلى عزل «قوات سوريا الديمقراطية» في عفرين. تمهيدا للانطلاق «درع الفرات» نحو الباب أو حلب. التصعيد على الجبهتين يأتي بعد زيارة قام بها وزير الدفاع الأميركي لانقره قبل يومين، ووسط استمرار التجاذب حول دور تركي في عمليات تحرير الموصل. ثمة خطوط كثيرة تربط بين الجبهات السورية والعراقية، من بينها «عباءة السلطنة»

## التصعيد في حلب وشمالها: عزف تركي على إيقاع معركة الموصل

### صهيب عنجربني

بين مدينة حلب وريفها الشمالي قاسم مشترك أساسي، كلمة سزه تركية في الدرجة الأولى. التزامن لا يبدو اعتباطياً بين فشل الخطة الروسية في المدينة وتدشين الغزو التركي مرحلة جديدة من مراحل «درع الفرات» أبرز عناوينها الأهداف المباشرة لمناطق سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية».

توسيع العدسة قليلاً سيكون كفيلاً بضم معركة تحرير الموصل إلى الصورة، في ظل استمرار الاشتباك السياسي حول دور تركي تجهذ أنقرة لانتراعه بوسائل شتى. ويبدو جلياً أن أنقرة تتعامل مع الجبهات الممتدة بين الموصل وحلب بوصفها «سلة متكاملة»، فيما تؤكد معطيات عدة أن الخطط التركية تلحظ في عين الاعتبار احتمال الاضطرار إلى البحث عن «درع دجلة» في العراق أسوة بـ«درع الفرات» في سوريا. وخلافاً للتفاؤل الذي أفرطت بعض القراءات في إشاعة أجوائه حول نجاح الخطة الروسية في الأحياء الشرقية لمدينة حلب على وقع تصريحات تركية بذت «مُشجعة»، أثبتت المجرىبات أن تلك التصريحات لا تصلح لأكثر من الاستهلاك الإعلامي. ولا يبدو أن المعطيات السياسية في ما يخص مدينة حلب تعذ بأي تغيير في

### رسائل إلى دمشق

«مستعدون في حال دعمنا سياسياً وعسكرياً لاستعادة السيطرة على المناطق الممتدة من عين العرب إلى عفرين، لفتح مسار بري سوري من الحسكة إلى حلب وبالعكس». هذه خلاصة ما أكدته مصادر في «مجلس سوريا الديمقراطية» لـ«الأخبار». المصادر التي أشارت إلى الصعوبات التي تعترض السلطات السورية في ما يخص انعدام الطرق البرية إلى الحسكة، أكدت أن «إفشال مشروع الاحتلال التركي هو ليس مصلحة ضيقة للأكراد كما يشاع، بل هو مصلحة وطنية للدولة السورية». وأضافت «على سبيل المثال، طريق ثروات الجزيرة السورية إلى باقي مناطق سوريا سيكون سالماً عبر هذا المسار لسد جزء من الخلل في الاقتصاد السوري». في الوقت نفسه شددت المصادر على أن «إحياء حوار وطني سوري - سوري بين الحكومة والمجلس يبدو حاجة ملحة في هذه المرحلة، ويمكن أن يبني على ما أنجز سابقاً في حميمية بوساطة روسية، لقطع الطريق على كل من له مصلحة في زرع الخلاف وتصعيده بين القوتين العسكريتين الشرعيتين في سوريا: الجيش، وقوات سوريا الديمقراطية».

التعاطي الإقليمي والدولي معها، فيما تشير المعطيات الميدانية إلى انفجار وشيك لمعظم الجبهات الحلبية حال اكتمال تحشيدات انخرطت الأطراف في إعدادها خلال الهدنة الأخيرة. واستنق الجيش السوري وحلفاؤه الانفجار المرتقب بشن عمليات على محاور الريف الجنوبي الغربي أدت إلى السيطرة على كتيبة الدفاع الجوي، قبل أن تتداعى «جبهة فتح الشام/ النصر» وأخوانها إلى شن هجوم مضاد سعيًا إلى استعادتها. وتبدو عمليات الجيش على هذا المحور بمثابة تمهيد يستبق عودة العمليات على مختلف محاور الأحياء الشرقية للمدينة، ويسعى في الوقت نفسه إلى قطع الطريق على أي تحرك لـ«النصرة» وحلفائها عبر المنافذ الجنوبية الغربية. ويكتسب تقدم الجيش حال نجاحه في تثبيت السيطرة أهمية استراتيجية، سواء في ما يتعلق بخطوط الاشتباك في كل من البريج والراشدين الخامسة، أو ما يرتبط ببلدة خان طومان. في الوقت نفسه، تتواصل معارك الاستنزاف على محوري الـ«1070» شقة وحي الشيخ سعيد، فيما يستمر الحديث عن استقدام تعزيزات جديدة للجيش وحلفائه في حلب، وسط تكهنات عن قرب إطلاق معركة جديدة تستهدف السيطرة على الأحياء الشرقية للمدينة. وعلى القلب الأخر، تواصل أوساط المجموعات المسلحة الترويج لـ«ملحمة كبرى» وشبكة تهدف إلى فك الحصار عن مسلحي الأحياء الشرقية. ويصعب تصوّر قيام المجموعات المسلحة بشن أي عملية من هذا النوع من دون دعم تركي مفتوح، الأمر الذي ينسحب على رفض مسلحي الأحياء الشرقية للتجاوب مع أي مسعى تفاوضي لإخلاء تلك الأحياء. وعلاوة على المسعى الروسي المعلن، كانت المجموعات قد عطلت مسعى أمميًا لفتح معبر «إنساني» نحو حي الشيخ مقصود الواقع تحت سيطرة «وحدات حماية الشعب»



«درع الفرات»: العمليات لن تتوقف قبل طرد الأكراد من المناطق التي احتلها

ولعب «الفيتو» التركي دوراً محورياً في إحباط هذا المسار، حرصاً على «عدم منح الأكراد امتياز القيام بدور فاعل في هذا الملف». ويتزامن تسخين خطوط النار حلياً مع تصعيد تركي جديد في الشمال، حيث قادت القوات التركية الغازية مجموعات «درع الفرات» في هجمات عنيفة استهدفت بشكل مباشر مناطق سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية». ويؤكد مصدر من داخل المجموعات المشاركة في «درع الفرات» لـ«الأخبار» أن «المرحلة الحالية من العمليات لن تتوقف قبل طرد الأكراد من جميع المناطق التي احتلها، من تل رفعت وصولاً إلى كفرنايا». ولا يبدو أن الأهداف المتوخاة من العملية تقتصر على استعادة تلك المناطق، حيث

الكردية. وكان من المفترض أن يؤمن هذا المعبر في الدرجة الأولى خروجاً لـ«أكثر من عشرين موظفاً وعمالاً مع منظمات أممية إنسانية، إضافة إلى عدد من المدنيين»، وفقاً لما أكدته مصادر وكتب الملف لـ«الأخبار».

### تشير المعطيات إلى انفجار وشيك لمعظم الجبهات الحلبية

## اليمن

### وجهة نظر

## لا مبادرات أميركية للحل: «مسكنات» لمواجهة دور روسي محتمل

عبدالله بن عامر

يتساءل كثيرون عن مصير تصريحات وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، عن المبادرة لحل الأزمة اليمنية، التي أدلى بها عقب لقائه بوزراء خارجية دول الخليج في جدة، نهاية آب الماضي.

الحقيقة التي قد لا يعرفها هؤلاء هي أن المبادرة المذكورة ليست سوى تصريحات لم تتجاوز المؤتمر الصحافي الذي عقده كيري، ومع ذلك تلفتها وسائل الإعلام، ولباعاز سابق من واشنطن، لتجعلها مبادرة مطروحة جميع الأطراف المعنية.

في سلطنة عُمان، وبينما كان وفد حركة «أنصار الله» والمؤتمر الشعبي العام يلتقيان المبعوث الدولي اسماعيل ولد الشيخ، بعد أيام فقط من تصريحات كيري والاحتفاء الإعلامي بما أصبح يعرف بـ«مبادرة كيري»، لم يُقدم ولد الشيخ أي تفاصيل عن تلك المبادرة، لا شفوية ولا مكتوبة، بخلاف المتوقع. بل هو تجنب الترقق إليها وكأن شيئاً لم يكن، ليغادر مسقط بعدما عرض مقترح التهدة لـ 72 ساعة، قبل أن يعود إلى العاصمة العمانية مرة أخرى مطلع الشهر الجاري، من دون أن يكون موضوع المبادرة ضمن أجندة اللقاءات التي عقدها ولد الشيخ مع وفد صنعاء.

وبحسب مصادر حضرت تلك اللقاءات، تحفظ ولد الشيخ على الخوض في تفاصيل المبادرة، واقتصر

ردّه على تساؤلات سياسيين يمينيين بالقول، إن «هناك أفكارا تجري بلورتها». حينها، كانت وسائل إعلام دولية تؤكد تسليم ولد الشيخ «وفد صنعاء» مبادرة كيري، وهو ما لم يحدث حتى اللحظة.

ولكن لماذا الترويج لمبادرة كيري؟

يمكن إرجاع تصريحات كيري عن مبادرة جديدة بشأن اليمن إلى جملة من الأسباب، أبرزها خشية الإدارة الأميركية من دور روسي متوقع في الملف اليمني، وهو ما يعني خسارة أميركية أخرى في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما أن تصريحات كيري جاءت بعد موقف روسي غير مسبوق بشأن الأزمة اليمنية في مجلس الأمن، حيث أعادت موسكو مشروعاً غريباً كان يسعى لإدانة تحالف صنعاء واعتباره معرقلاً للحل السياسي، وهو ما كان سيفتح الباب أمام محاولات الحسم العسكري والتصعيد العدواني الشامل، إنما هذه المرة تحت مظلة مجلس الأمن.

الاستمرار في الحديث عن مبادرة كيري والترويج الدعائي لها، يأتي في إطار المسكنات الأميركية للاستمرار في التحكم بالملف اليمني وإبقاء الملف بيد الرياض - واشنطن ومعهما لندن. وكذلك محاولة تحسين وجه «التحالف» عالمياً بعد تصاعد تداعيات الجرائم الوحشية المرتكبة بحق اليمنيين، حيث تحرص الإدارة الأميركية على التدخل بين فترة وأخرى، تارةً بالحديث عن حل شامل وتارةً أخرى، بمقترحات الهدنة

ووقف إطلاق النار والتباكي على الوضع الإنساني، وذلك لقطع الطريق أمام أي جهود دولية قد تترك خطة التحالف العدواني.

من جهة أخرى، وفي الوقت الذي كانت فيه واشنطن ولندن تدعوان إلى وقف الحرب وفتح المجال لوصول المساعدات الإنسانية، ولا سيما بعد المجزرة المروعة في صنعاء، كانت دول التحالف العدواني ترفض رفع الحظر عن مطار صنعاء لنقل الجرحى للعلاج، بينما فُتح المطار لاستقبال رحلة واحدة فقط يوم 15 تشرين الأول، لنقل أميركيين إثنين كانا محتجزين لدى صنعاء مقابل عودة الوفد من مسقط ضمن صفقة جرت بوساطة عمانية.

المثير للاستغراب هنا، هو أن عودة الوفد إلى صنعاء بتلك الطريقة المفاجئة جاءت بعد أيام فقط من اتصالات مكثفة أجراها الوفد مع الجانب الروسي، بحسب مصادر موثوق بها، كانت ستتوج بزيارة إلى موسكو. ويمكن القول إن السماح بعودة الوفد بعد أشهر من المنع، يؤكد حرص الإدارة الأميركية على عدم حدوث أي تقارب حقيقي بين صنعاء وموسكو.

غير أن مؤشرات التقارب بدت واضحة على الأقل في بروز النيات الروسية بالاضطلاع بدور أكبر في اليمن. ولعل تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، تؤكد ذلك، إن قال في مؤتمر صحفي عقده في موسكو يوم الجمعة الماضي، إن واشنطن والتحالف

السعودي ليست لديهما جدية لانتهاء معاناة اليمنيين، مضيقاً أنه ما من نيات جادة نحو إنهاء حرب اليمن وإنهاء معاناة اليمنيين وإنجاز مصالح وطنية.

كذلك، فإن المسكنات الأميركية في التعاطي مع الأزمة اليمنية، تظل أسلوباً جديداً يحفظ بقاء اليمن تحت الوصاية السعودية. الأميركية، على الأقل، حتى تأتي الإدارة الأميركية الجديدة التي ستقرر كيفية التعاطي مع الملف اليمني، إما بالتهديت أو بالتصعيد. أما صنعاء، فهي أكثر إدراكاً لكون العدوان أميركي قبل أن يكون سعودياً. وبرغم حرصها على عدم تدويل الملف اليمني وإبقائه ضمن الجهود الأممية، إذ سبق للوفد أن أكد أن أي مبادرة للحل يجب أن تقدم من الأمم المتحدة أو غيرها، الأمر الذي يُبقي القرار اليمني بيد اليمنيين، قبل أن يصبح محل تجاذبات دولية لا تعترف بتطلعات الشعب اليمني بقدر اعترافها بمبدأ المصالح الدولية. لكن يظل التساؤل: هل بالفعل سيظل الملف اليمني في إطار الأمم المتحدة وفي حقيقة الأمر بيد الرياض وواشنطن، أم أن أجندة الروس قد تقود إلى دور مهم قد تؤديه موسكو عبر التحالف مع صنعاء، على الأقل للضغط من أجل حل الملفين السوري واليمني في الوقت نفسه؟ وقبل كل ذلك، هل يستمر تحالف صنعاء في الخشية من مخاطر التدويل أم أن منطق الضرورة سيدفعه لتعزيز العلاقة مع روسيا لرفع بعض المعاناة وإيقاف مسلسل الجرائم والرد على أساليب المكر والخداع الأميركيين؟